

# الاقتصاد والمجتمع

د. محمد عبد العزيز ربيع

إن وجود اقتصاد أمر حيوي لكل مجتمع، إذ لا يمكن أن يوجد مجتمع ويستمر من دون اقتصاد قادر، على الأقل، على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضائه. وفي الواقع، يوجد كل اقتصاد ويتطور بهدف توفير متطلبات الحياة المادية للمجتمع الذي يعمل فيه، وتلبية رغبات أعضائه المتزايدة والمتغيرة باستمرار. وهذا يعني أن كل اقتصاد هو جزء من مجتمع، وأن المجتمع هو الإطار الذي ينشط الاقتصاد من خلاله لأداء المهام المنوطة به والمتوقعة منه. وبسبب هذه العلاقة، فإن كل مجتمع له اقتصاده الخاص به، وكل اقتصاد يعكس الخصائص الثقافية والمرحلة الحضارية التي ينتمي إليها المجتمع المعني.

يتكون كل اقتصاد من مؤسسات حكومية وغير حكومية، وشركات وعلاقات رسمية وغير رسمية، وترتيبات إنتاجية ومالية لا يمكن لها أن تعمل من دون عمال وموظفين. في المقابل، لا يمكن لأعضاء مجتمع أن يستمروا في العيش من دون الانخراط في نشاطات اقتصادية يجدون من خلال مشاركتهم فيها مصادر دخل ومواقع اجتماعية ومعنى لحياتهم. نتيجة لهذا، تؤثر قيم الناس وتقاليدهم ومواقفهم، أي ثقافتهم في طريقة تنظيم الاقتصاد وكيفية عمله ومدى كفاءته، فيما يقود انخراط الناس في نشاطات اقتصادهم إلى اعتمادهم على مؤسساته وطريقة عمله، ما يضطرهم إلى تطوير مواقفهم وقيمهم للتجاوب مع ما يمر به الاقتصاد من تغيرات وتطورات. بكلمات أخرى، يرتبط الاقتصاد بالمجتمع بعلاقة ديناميكية تقوم على التأثير المتبادل، ما يجعل كل طرف يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر بشكل تلقائي.

يتكون كل مجتمع من أفراد وجماعات ومنظمات ذات تقاليد وعادات مشتركة تسعى للعيش معا وإقامة اقتصاد وعلاقات تستهدف خدمة مصالح متبادلة. وهذا يجعل الاقتصاد مجالا حيويا يلتقي أفراد المجتمع من خلاله، يتفاعلون معا ومع بيئتهم بعناصرها الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية، ويشتركون في نشاطات متنوعة بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق أهدافهم. وهذا يعني أنه من غير الممكن إقامة علاقة اجتماعية دائمة أو شبه دائمة من دون أن يكون لها وجه اقتصادي، وأنه ليس بالإمكان إقامة علاقة اقتصادية والحفاظ عليها من دون أن يكون لها قاعدة اجتماعية. وفيما تقوم الثقافة بربط الناس بعضهم بعضا وتشكيل مجتمع، يقوم الاقتصاد بربط الناس بعضهم بعضا في علاقات مصلحية منتجة توفر لهم إمكانيات البقاء. من ناحية أخرى، يتجه كل مجتمع إلى إقامة اقتصاد ينسجم مع قيمه وتقاليد الثقافية،

ويتجه كل اقتصاد إلى تشكيل وإعادة تشكيل ثقافة المجتمع وتنظيم العلاقات بين أفرادها بشكل يتجاوب مع أنماط إنتاجه المتطورة.

فيما تقوم الثقافة بدور العامل المنظم لأوجه الحياة الاجتماعية غير المادية، يقوم الاقتصاد بدور العامل المنظم لأوجه الحياة المادية. ولما كان من غير الممكن الحفاظ على مجتمع من دون اقتصاد أو الحفاظ على اقتصاد من دون بشر منتجين ومستهلكين، فإن الاقتصاد والثقافة يشكلان قلب وعقل كل مجتمع قابل للحياة. وفيما تقوم الثقافة بدور الغراء الاجتماعي الذي يربط أعضاء المجتمع بعضهم إلى بعض، ويقوم الاقتصاد بتوفير مستوى معيشي لكل مجتمع، تقوم علاقة الاقتصاد بالثقافة بتحديد مكانة المجتمع وموقعه من شعوب العالم. وهذا يعني أن الاقتصاد والثقافة، أي قلب وعقل المجتمع، أمران حيويان لا يمكن لمجتمع أن يعيش من دونهما، كما أنه لا يمكن له أن يحافظ على توازنه من دون تناغم بين القلب والعقل، أي الثقافة والاقتصاد.

كان الاقتصاد خلال مراحل تطور المجتمعي التي سبقت عصر الزراعة، بلا مؤسسات وبلا علاقات إنتاج، ما جعله اقتصادا بدائيا فرديا وعائليا. لكن على الرغم من بدائيته، استطاع ذلك الاقتصاد أن يعيش أكثر من أي نمط إنتاجي لاحق، وأن يحافظ على حياة الأفراد والجماعات التي استخدمته لقرون. يصف جاك وذر فوررد ذلك الاقتصاد بأنه "إستراتيجية أثبتت حيويتها على مدى آلاف السنين". (Jack Weatherford, *Savages and Civilization*, 27) لكن تلك الإستراتيجية لم تنطلق من فكر معين أو من فلسفة معينة، بل تبلورت كنمط إنتاج أملتته حياة مجتمعية بدائية غابت عنها النظم الاجتماعية وأدوات الإنتاج التكنولوجية وكل أشكال السلطة السياسية، ما جعله يأتي استجابة لغريزة حب البقاء في بيئة صعبة قليلة العطاء. ولهذا بقي المجتمع في ظل تلك الإستراتيجية تحت رحمة تقلبات الطبيعة لأجيال من دون حدوث تغير يذكر في ثقافته أو اقتصاده حتى ظهور نمط الإنتاج الزراعي.

كان قدوم الزراعة ثورة اقتصادية واجتماعية بلا حدود، خلقت نمطا إنتاجيا جديدا، وفرضت طريقة حياة جديدة قامت على الاستقرار وفلاحة الأرض وتشبيد المدن، ما جعلها تعيد تنظيم كل أوجه الحياة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السابقة. ولقد تكررت تجربة الزراعة بحدوث الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث قامت تلك الثورة بإعادة صياغة النسيج الاجتماعي للمجتمع الزراعي وتنظيم أوجه الحياة فيه على أسس مبتكرة لعب العلم والتكنولوجيا ورأس المال والفكر أدوارا متفاوتة من تشكيلها وتحديد هويتها وأهدافها. وفيما توقف تأثير الثورة الزراعية على حياة المجتمع

والاقتصاد بعد استكمالها تقريبا، كانت الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي الذي انبثق عنها بداية لتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وتكنولوجية لم تتوقف، ولن تتوقف. لهذا يقول هيلبرونر إن الرأسمالية حركة ذات إرادة قوية وقدرة نادرة على تغيير ظروف الحياة ونظرة الناس لتلك الحياة وتوقعاتهم المستقبلية بشكل مستمر. (Robert Heilbroner, *21<sup>st</sup> Century Capitalism*, 37)

تشير التجربة التاريخية القديمة إلى أهمية العامل الاقتصادي في خلق ظروف حياتية تُجبر الثقافات والعلاقات الاجتماعية على التحول وصولا إلى تنمية مجتمعية وقفزة حضارية. في المقابل، تشير التجربة التنموية الحديثة في اليابان وسنغافورة وتايوان والصين إلى أهمية التحولات الاجتماعية الثقافية في خلق بيئة مواتية لحدوث تحولات اقتصادية عميقة وصولا لتحقيق تنمية وقفزة حضارية. وهذا يثبت أن التحولات الاجتماعية الثقافية لا تحتاج أن تنتظر حتى يتغير نمط الإنتاج الاقتصادي لتتبعه، وأن عمليات تطوير نمط الإنتاج لا تحتاج أن تنتظر حدوث تحولات اجتماعية ثقافية في المجتمع لبدء مسيرتها. بناء على ذلك، يمكن القول أن التجربتين القديمة والحديثة تشيران إلى أن بإمكان العملية الاقتصادية وكذلك العملية الاجتماعية الثقافية أن تأخذ زمام المبادرة وتقود المجتمع نحو تنمية مجتمعية، وأن التنمية المنشودة لا يمكن أن تتم إلا بحدوث تحولات في الأنماط الاقتصادية والقيم والتقاليد الثقافية.

من ناحية أخرى، تشير كل التجارب التنموية الناجحة والفاشلة على السواء إلى أن إمكانية تحقيق تنمية مجتمعية تبقى مرهونة بإفصاح المجال للعامل الاقتصادي للتأثير في الأوضاع الثقافية والاجتماعية، والسماح للقيم والمواقف والتقاليد المتطورة بالتأثير في الحياة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، إذا وقع الاختيار على العامل الاقتصادي لقيادة عملية التحول والتنمية، فإن على الدولة أن لا تتدخل لحماية التقاليد والقيم القديمة، وأن لا تسمح للقوى الاجتماعية التقليدية بتعطيل المسيرة التنموية تحت أي غطاء كان. إن التقاليد والقيم المتجزية في أعماق التاريخ تشكل أهم العقبات التي تحول اليوم دون حدوث تنمية في البلاد العربية، لأنها تحول دون خلق بيئة اجتماعية ثقافية جديدة مواتية لحدوث تقدم اقتصادي وفكري وعلمي ونهضة مجتمعية. أما إذا وقع الاختيار على العامل الثقافي الاجتماعي لقيادة عملية التحول والتنمية، فإن على الدولة أن تتدخل وتقوم برسم إستراتيجية لتطوير القيم والتقاليد والمواقف وطرق التفكير التقليدية، والعمل في نفس الوقت على تشجيع عمليات التصنيع وتنمية القطاعات الإنتاجية.

يقول فوكوياما "إن هناك ميلا خاطئا للاعتقاد بأن الاقتصاد هو وجه مستقل من أوجه الحياة، له قوانين تختلف عن بقية المجتمع، لكن الاقتصاد يشكل واحدا من أهم النشاطات الديناميكية للتفاعل الإنساني"، ما

يعني أنه لا يمكن التعامل مع الاقتصاد على انفراد بوصفه قضية منفصلة عن قضايا الحياة المجتمعية الأخرى. (Fukuyama, *Trust*, 6) أما الوجه الآخر للتفاعل الإنساني الذي لا يحظى بما يستحق من اهتمام، فهو الوجه الاجتماعي الثقافي الذي تُحدد طبيعة تفاعله ومدى تفاعله مع الوجه الاقتصادي مصير أية تجربة تنموية نهضوية. وفي الواقع، لا يمكن حدوث تقدم اقتصادي أو تكنولوجي حقيقي في أي مجتمع من دون حدوث تحولات اجتماعية ثقافية واسعة، كما لا يمكن أن تحدث تحولات اجتماعية ثقافية ذات معنى من دون حدوث تقدم اقتصادي وتطور تكنولوجي كبير في المجتمع.

إن إدراك أهمية العامل المادي في حياة الإنسان، دفع معظم المؤرخين إلى اعتبار الاقتصاد أهم عوامل التغيير في التاريخ، فيما اعتبره كارل ماركس العامل الوحيد. ومع أن انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين أضعف منطق الماركسية وتفسيرها للتاريخ كثيرا، إلا أن جاذبية فكرة الحتمية التاريخية دفعت بعض الكتاب وفلاسفة السياسة في الغرب إلى تبني مفهوم يقوم على وجود "حتمية ثقافية". ويعني هذا المفهوم أن الثقافة تتصف بعدم قابليتها للتطور والتحول، وإن هناك شعوبا محكوم عليها، بسبب ثقافتها، النجاح في اجتياز حواجز التخلف وتحقيق التنمية، وأن هناك شعوبا أخرى محكوم عليها، بسبب ثقافتها أيضا، أن تفشل في تحقيق التنمية وأن تعيش حياتها متخلفة عن غيرها من شعوب. إن الحتمية التاريخية مفهوم إيديولوجي يقوم على قناعات بسيطة راسخة، ما يجعل التحليل سهل، والنتائج محددة مسبقا، والأحكام نهائية غير قابلة للطعن. وفي خضم محاولاتها لحسم النقاش المتعلقة بإمكانية نجاح بعض الشعوب في تحقيق تنمية ونهضة، اتجهت نظرية الحتمية الثقافية إلى إهمال دور العامل الاقتصادي في العملية التنموية، والتركيز على الثقافة كما تخيلتها.

### إدارة المشكلة الاقتصادية

اكتشفت المجتمعات الإنسانية قبل آلاف السنين أنها تواجه مشكلة اقتصادية دائمة تتعلق بكيفية توزيع الموارد المتوفرة على أوجه الاستثمار المتاحة، وتوزيع البضائع والخدمات التي تنتجها على أعضاء المجتمع والمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل يحقق الكفاءة في الاستثمار والعدالة في توزيع الثمار. ولقد أدى وجود المشكلة الاقتصادية إلى لفت نظر المجتمعات الإنسانية إلى أهمية الجانب الاقتصادي من الحياة، ما دفع مفكري المجتمعات القديمة وقادتها إلى تنظيم جهودهم الفردية ونشاطاتهم الجماعية للتعامل مع الأوجه المختلفة لتلك المشكلة. إلا أن بدائية الحياة قديما جعلت المشكلة الاقتصادية بسيطة وصغيرة الحجم، ما جعل إدارتها تتم من دون تدخل الدولة. لكن حدوث نمو مضطرب في السكان، وتنوع في

النشاطات الاقتصادية، وتوسع في المعاملات التجارية خلق حاجة لنظام إدارة اقتصادي، لا سيما بعد أن فقد الناس سيطرتهم على المشكلة الاقتصادية مع وصول الثورة الصناعية.

شملت التطورات الاقتصادية التي رافقت الثورة الصناعية ونتجت عنها حدوث توسع كبير في عمليات التصنيع، ومضاعفة أعداد العاملين في النشاطات التجارية والمالية والتسويقية، ونمو أسواق الاستهلاك، تضاعف أعداد المنتجين والمستهلكين كثيرا، ما جعل الدولة والقوى الاقتصادية التقليدية تفقد سيطرتها على الاقتصاد. لكن هذا التطور، وإن كان البعض قد رآه سلبيا، لم يتسبب في حدوث خلل في النشاطات الاقتصادية أو في كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع والتمويل. نتيجة لذلك، استخلص البعض أن السوق لدية "يد خفية" أو عقل خاص به يقوم بإدارة الاقتصاد، وإن قوى السوق قد تكون أكثر كفاءة في إدارة العملية الاقتصادية من أي نظام آخر. لكن الشيء الذي لم يكن بإمكان قوى السوق أن تضمنه هو العدالة، ما جعل الفوارق الطبقة تزداد اتساعا مع الأيام، لا سيما مع طغيان العولمة وشموليتها للثقافة، وقيامها بالترويج لنظام السوق الحر الذي جاء باسم الرأسمالية وقام باختطافها وتقويض إمكاناتها الإنتاجية.

استخدمت الشعوب المختلفة في طريقها إلى نظام "السوق الحر" ثلاثة أنظمة أخرى للتعامل مع المشكلة الاقتصادية، أي في إدارة العملية الاقتصادية: النظام التقليدي، ونظام التخطيط الاشتراكي، والنظام الرأسمالي. إذ قامت المجتمعات القبلية والزراعية قديما بإدارة العملية الاقتصادية لعشرات الآلاف من السنين بالاعتماد على الأعراف والتقاليد المتوارثة، وذلك بسبب بساطة الحياة وصغر حجم المشكلة الاقتصادية. مع ذلك، لعبت النظم الأخرى، وقوى السوق بالذات، دورا ثانويا غير واعي في تنظيم بعض أوجه الحياة الاقتصادية في تلك الأزمنة، خاصة بعد توسع العمليات التجارية والمالية والأعمال الحرفية.

جاء تطور النظام الرأسمالي بشكل تلقائي بعد وقوع الثورة الصناعية في أوروبا، ما جعله يعكس واقع الحياة في المجتمع الصناعي ونوعية المعاملات بين الناس والشركات والعمال. ومع أن قوى العرض والطلب وقرارات المستثمرين والمستهلكين لعبت الدور الأكبر في تحديد ديناميكية الاقتصاد وكيفية عمله ومستوى أدائه، إلا النظام نجح في تمكين المجتمعات الرأسمالية من تحقيق تقدم كبير في مختلف نواحي الحياة. إلا أن جشع أصحاب رؤوس الأموال، واتجاه الشركات الكبيرة إلى استغلال العمال، فرض على الدولة أن تتدخل في إدارة العملية الاقتصادية لحماية العمال وضمان وجود منافسة. من ناحية أخرى، وجدت بعض الدول أن من المصلحة تبني سياسات تصنيع تستهدف تأسيس صناعات وطنية وتمويل

بعضها ودعم الصادرات، كما حدث في اليابان وكوريا الجنوبية وفرنسه، ما جعل نظام التخطيط يلعب دورا متواضعا في إدارة المشكلة الاقتصادية. مع ذلك، لعبت التقاليد دورا ثانويا في إدارة هذا الاقتصاد، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية ولجوء الناس إلى المقايضة، وبسبب حاجة الأقليات لمصادر تمويل لم تكن متوفرة لهم.

أما نظام التخطيط الذي يخضع لإشراف مركزي أو شبه مركزي من قبل الدولة، فقد جاء كمحاولة لتطبيق أفكار ماركس المتعاطفة مع العمال، ومن أجل القضاء على النزعة الاستغالية للنظام الرأسمالي. ولقد كان هذا النظام ولا يزال هو النظام الرئيسي المتبع في الدول ذات الميول الاشتراكية مثل كوبا، والدول التي تبنت نظام رأسمالية الدولة مثل الصين وروسيا وسورية. ويقوم هذا النظام على حصر الموارد المتاحة، وتوزيعها على أوجه الاستثمار التي تحظى بالأولوية من وجهة نظر الدولة، ما يعني قيام الدولة بمهام إدارة المشكلة الاقتصادية وتحديد النتائج المرغوبة مسبقا، ورسم خطة لتوظيف الموارد لتحقيق النتائج المستهدفة. مع ذلك، تلعب قوى السوق والتقاليد دورا ثانويا في ظل هذا النظام من خلال تحديد توجهات المستهلكين عامة، وإدارة بعض التبادلات التجارية والمعاملات المالية التقليدية التي تقوم على الثقة الشخصية والمقايضة. ومع ميل هذا النظام إلى الجمود وضعف قدرته على التكيف مع المستجدات، إلا أنه نجح في تحقيق معظم أهدافه في مراحل التصنيع والتنمية الأولى.

في أعقاب انهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفييتي، أعلنت القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي انتصار نظام السوق الحر ونهاية التاريخ عند محطة الرأسمالية والديمقراطية. ولقد تبع ذلك قيام دول الغرب الصناعية، بقيادة أمريكا، باستخدام ما لديها من أدوات إقناع وضغط لحمل معظم دول العالم على تبني نظام الحياة الغربي بشقيه الاقتصادي والسياسي. تقول صوفي بيسيس "إن هذا الانتصار مگن، لأول مرة في تاريخ البشرية، وجهة نظر واحدة للحكم على الأشياء في مجال الاقتصاد، وهي رؤية، من وجهة نظر المروجين لها، عالمية من حيث الفرضيات والنتائج". (Sophie Bessis, *From Social Exclusion to Social Cohesion: A Policy Agenda*, 13) أما هارفي كوكس فيرى أن نظام السوق الحر أصبح، من وجهة نظر المروجين له "الإله الوحيد الذي يستوجب على العالم القبول بهيمنته ولا يسمح لإله آخر بمنافسته". (Harvey Cox, "The Market as God," *The Atlantic Monthly*, March 1999, 18)

تشير التجارب التنموية الحديثة إلى أن نظام التخطيط والتوجيه المركزي في مجتمعات تلعب التقاليد والسلطة السياسية أدوارا رئيسية في حياتها مثل اليابان والصين، كان أحد العوامل التي أسهمت في نجاح

تلك الدول في تحقيق التنمية والنمو. ولقد أستخدم نظام التخطيط أساسا من أجل ضمان حقوق العمال، وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية، والتأكد من أن البضائع النهائية قادرة على التنافس في الأسواق العالمية. لكن تلك الدول قامت، مع تقدم الصناعات فيها وتنوع نشاطاتها، بتخفيف حدة قبضتها على زمام الأمور، ما فتح المجال أمام المنتجين والمستهلكين كي يختاروا ما يرونه مناسباً من مشاريع استثمارية وبضائع استهلاكية، وبالتالي زيادة الاعتماد على قوى السوق.

من ناحية ثانية، برهن النظام الرأسمالي أن لديه قدرة كبيرة على أداء المهام المنوطة به في المجتمعات التي تتمتع بالحرية، وحيث تكون الدولة واعية لتبعات ذلك النظام، ولديها أدوات تشريعية كافية لحماية المستهلكين وصغار المستثمرين والعمال، وضمان العدالة في توزيع نتائج العملية الاقتصادية. ولما كانت المنافسة هي إحدى الضمانات الرئيسية لكفاءة عمل الأسواق الحرة وقوى العرض والطلب، فإن الدولة تسن عادة قوانين تحول دون قيام شركة أو مجموعة من الشركات باحتكار معارف علمية أو تكنولوجية أو أسواق محددة. كما تتدخل أيضا لحماية البيئة وضمان تكافؤ الفرص وعدم التفرقة بين المواطنين وغير ذلك من أمور تتعلق بالصحة والسلامة وتحسين مستوى حياة عامة الناس. وتثبت التجربة الأمريكية أن تدخل الدولة لتنظيم النشاطات الاقتصادية والمالية بين الأربعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كان ضروريا ومفيدا، وأنه حين تم إلغاء بعض القوانين والتشريعات تحت غطاء تحرير الأسواق، تعرض المجتمع والاقتصاد لأزمات شملت تراجع معدلات النمو، واتساع الفوارق الطبقيّة، وتقلص حجم الطبقة المتوسطة، وارتفاع معدلات البطالة، وشيوع الفساد. ولقد جاءت تلك التطورات ضمن سياق مجتمعي شهد تراجع القيم وتشويه الكثير من التقاليد، وتقويض الأسس التي قامت عليها علاقات الإنتاج في العديد من الصناعات، وتنازل الشركات الكبيرة عن مسؤولياتها الاجتماعية.

إن الأسواق الحرة التي تعمل من دون رقابة حكومية تشبه حيوانات مفترسة تعيش في غابة بلا قوانين، ما يجعل القوي فيها يأكل الضعيف، ويستولي الثري على حقوق الفقير. وفي الواقع، يمكن القول أن نظام "السوق الحر" الذي تبلور مع شيوع العولمة، ليس في مقدوره تجسيد الفكرة الرأسمالية التي قام باختطافها، واحتكار اسمها كعلامة تجارية يعمل تحت مظلتها. فالالاقتصاد الرأسمالي يقوم على تصنيع بضائع وتشغيل أعداد كبيرة من العمال، فيما يقوم اقتصاد السوق الحر على تصنيع خدمات ومعلومات تستخدم القليل من المال والأقل من العمال. إن نظام السوق الحر لا يسمح بتدخل الدولة للمشاركة في إدارة العملية الاقتصادية، ويُقصي التقاليد بشكل كامل تقريبا، ما يجعل إدارته لتلك العملية تتلخص أساسا في كيفية إدارة الأموال لحساب الأثرياء دون غيرهم. وهذا من شأنه التسبب في زيادة مسببات الأزمات

الاقتصادية والمالية، وتقليل وسائل حلها، وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

ربما كان جوزيف شومبيتر أول اقتصادي يُحذر من مخاطر الرأسمالية، ويتهمها بالتأثير سلبا على نظام القيم في المجتمع عامة، والقيم التي تنظم الحياة المجتمعية وتضمن سلامتها خاصة. (Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 1950) ومع اتفاقنا مع استنتاجات شومبيتر إلى حد بعيد، إلا أنه لم ينتبه على ما يبدو إلى طبيعة الثقافة وقدرتها على التطور والتكيف. إذ أثبتت التجربة الغربية بشقيها الأوروبي والأمريكي أن القيم التي شوهتها الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تنهار، بل جرى تطويرها وتكييفها وإحلال قيم جديدة مكان بعضها، ما أدى إلى تبلور نظام قيم جديد بعد عقدين من الزمن منسجما مع النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج السائدة في زمنه. لكن قيام نظام السوق الحر باختطاف الرأسمالية في أواسط الثمانينيات، تسبب في تشويه منظومة القيم مجددا، ما دفع البعض إلى إعادة طرح السؤال الذي طرحه شومبيتر. وفي اعتقادنا سيعود التوازن والانسجام بين الثقافة والاقتصاد من جديد، لكن التوازن القادم لن يتم على حساب الثقافة وحدها كما حدث في السابق، بل على حساب الاقتصاد والثقافة معا.

كان آدم سميث، الذي يعتبر مؤسس علم الاقتصاد، أول من أدرك العلاقة الديناميكية بين الاقتصاد الصناعي والتبعات الاجتماعية لذلك الاقتصاد، ما جعله يشير إلى أن التقدم الاقتصادي لا يجلب الثروة فقط، بل وأيضا تفاوتا في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد. لكن تلك التبعات كان من السهل تبريرها والسكوت عنها في ذلك الوقت، لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، فيما كانت الفوارق الطبقيّة صغيرة، ولأن الثروة تشكل أهم دوافع العمل والكسب المادي. إذ أن توزيع الثروة بين أفراد مجتمع ما بالتساوي يُلغي المعنى الحقيقي للثروة ويُصادر أهميتها الاقتصادية، ما يجعل من الصعب على أي شخص أن يعمل لدى شخص آخر عن طيب خاطر. وهذا من شأنه أن يتسبب في سيادة القناعة بدلا من الطموح، وحيث تسود القناعة وتضعف الطموحات، تختفي الحوافز الاقتصادية، وتتعطل عمليات التحول الاجتماعي والثقافي.

## العولمة

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين حدوث تقدم كبير في وسائل المواصلات والاتصالات، واتجاه دول الغرب الصناعية إلى الضغط على الدول الأخرى لتبني نظامي الديمقراطية والسوق الحر. ولقد نتج هذا التوجه خلق أوضاع اقتصادية جديدة جعلت اقتصاديات مختلف الدول أجزاء مترابطة ومتكاملة من



اقتصاد عالمي واحد. ومما شجع دول الغرب على قيادة هذه العملية، زوال خطر الماركسية وانتهاء الحرب الباردة، وحدث تطور تكنولوجي هام للغاية، هو شبكة الإنترنت التي قامت بخلق ملايين الوظائف الجديدة والفرص الاستثمارية، وجعلت المعرفة في متناول يد جميع الناس تقريبا. من ناحية ثانية، قاد نظام السوق الحر ومن يقف خلفه من قوى اقتصادية ومالية عالمية إلى تدويل أسواق المال والتجارة والاستثمار وبعض العمالة، ما أدى إلى فتح الحدود السياسية أمام البضائع والخدمات، وتسهيل عمليات انتقال الأفكار والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والناس من دولة لأخرى، ودخول العالم مرحلة تطور حضارية جديدة.

العولمة حالة من العلاقات الدولية تتصف بالتغير والتطور المستمر، والسعي الدائم لربط اقتصاديات الدول وثقافات الشعوب ومؤسسات المال الكبيرة وأسواق الاستثمار والتجارة بعضا إلى بعض بروابط تكاملية. وتتحرك العولمة من خلال مؤسسات قائمة على بنية تحتية وفوقية، وبناء على منطقتين خاص لا يرتكز على تجربة تاريخية. وفيما تتكون البنية التحتية من شبكات الاتصال والمعلومات، خاصة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، تتكون مؤسسات العولمة الرئيسية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. أما البنية الفوقية فتتكون من القوانين والمعاهدات الدولية، لا سيما ما يتعلق منها بالضوابط التي تحكم المجموعات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة. ويقوم منطقتي العولمة، كما يدعي المروجون لها، على أن حرية التجارة والاستثمار ترفع معدلات النمو الاقتصادي بوجه عام، وتُسهم في تنشيط اقتصاديات الدول النامية وتحسين مستويات معيشة الفقراء في كل مكان. وفي خضم الدفاع عن العولمة، قال روبرت كابلان، "إن العقد الاجتماعي التقليدي الذي يربط المواطنين إلى الصالح العام أصبح معضلة تعيق قدرة المجتمعات على المشاركة في الاقتصاد العولمي". (Robert Kaplan, *An Empire Wilderness*, 17)

مع ترابط اقتصاديات العالم، أصبح بإمكان كل منطقة وصناعة داخل كل دولة أن تتحرك بحرية، وأن تتعاون مع مثيلاتها في الدول المجاورة والبعيدة، ما تسبب في إضعاف الروابط الاقتصادية والثقافية داخل الدولة الواحدة، وتقليص قدرة الدولة على إدارة اقتصادها الوطني. ولقد ترتب على ذلك توسعة فجوات الدخل والثروة والمعرفة بين مختلف المناطق وفئات المجتمع الواحد، وتراجع دوافع التعاون من أجل الصالح العام. إذ حين تتحرك الاقتصاديات الدولية بسرعة في اتجاه التكامل، تقوم العولمة بتوزيع عوائد النمو بشكل غير عادل بين الدول والفئات الاجتماعية المختلفة، ما يجعل الفئات التي تملك المعرفة وتشارك في إنتاج وتسويق الأفكار والمعلومات هي الفئات الأكثر استفادة من تلك العملية، ويجعل الدول والمناطق

التي تملك بنية تحتية جيدة، ولديها قوى عاملة مؤهلة فنيا وثقافيا، هي الجهات الأكثر استفادة من العولمة وما تخلقه من فرص استثمار وعمالة. في المقابل، تتسبب العولمة في جعل المجتمعات التي لا تمتلك موارد بشرية مؤهلة فنيا وثقافيا، وليس لديها بنى تحتية حديثة مجتمعات خاسرة، يسودها شعور عام بالإحباط وعدم القدرة على التنافس. وتشير تجربة العقدين الأوليين من عمر العولمة إلى أن النتائج لم تخدم فقراء العالم بقدر ما خدمت القوى الاجتماعية المهيمنة على السياسة والاقتصاد والإعلام والمعرفة في كل مجتمع.

حين قامت العولمة بربط اقتصاديات العالم بعضها إلى بعض، فرضت على مختلف الدول تقسيما للعمل أجبرها على التخصص بناء على ما لديها من قدرات تنافسية. وفيما قامت العولمة بتحرير الأفكار والمعارف والتكنولوجيا ورؤوس الأموال وتمكينها من الانتقال من دولة لأخرى بسهولة، ساعدت الأثرياء والمعرفيين والنخب الاقتصادية والسياسية على مصادرة معظم عائدات النمو الاقتصادي العالمي. وبالفعل، قامت تلك النخب، مدفوعة بدوافع الجشع وقصر النظر وغياب المسؤولية الاجتماعية، بالاستيلاء على معظم فوائد العولمة، ما أدى إلى شعور غالبية فقراء العالم بأن أوضاعهم المعيشية أصبحت أسوأ مما كانت عليه سابقا، وأنهم خسروا جزءا كبيرا من حريتهم ومواقفهم الاجتماعية. أما ملايين العمال وصغار الموظفين الذين قامت العولمة بخلق وظائف لهم فقد شعروا بالغب، لأن معاناة التكيف الثقافي والقيام بأعمال صناعية مملة ومضرة بالصحة أحيانا، كانت بلا عائد موازي، ما يعني أن العولمة، وحيثما توجهت، تفرز قلة من الرابحين وأكثرية من الخاسرين. وهذا من شأنه أن يدفع الفئات الراحبة إلى التنازل عن هوياتها الثقافية وانتماءاتها التقليدية، فيما يدفع الفئات الخاسرة إلى التمسك بهويات وانتماءات قديمة لم تعد ذات قيمة سياسية أو اقتصادية. إلى جانب ذلك، تقوم العولمة بإجبار فقراء العالم من عمال ومزارعين على التنافس فيما بينهم على وظائف لا توفر لهم سوى مداخيل قليلة لا تكاد تكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، ما يتسبب في خفض الأجور.

أشار آدم سميث قبل أكثر من قرنين من الزمن إلى أن تقسيم العمل مرتبط بحجم السوق، ما يعني أن توحيد الأسواق العالمية يؤدي إلى تقسيم العمل على نطاق دولي. وعلى سبيل المثال، قام الإنترنت بخلق سوق عمل معرفي عالمي، ما جعل بإمكان العامل المعرفي أن يعمل لحساب شركات تبعد عنه آلاف الأميال من دون أن يغادر وطنه أو بيته أحيانا. من ناحية ثانية، تسبب الإنترنت في نمو التجارة الإلكترونية وقيامها بتغيير عادات المستهلكين ونظرتهم إلى عملية التسوق ومساعدتهم على توفير الكثير من الوقت والمال، ما أدى إلى تراجع الكثير من المؤسسات التجارية العريقة وإفلاس العديد منها. إلى جانب ذلك،

تقوم الشركات الكبيرة بتطوير ثقافات عمل تختلف عن ثقافات الدول التي تنتمي إليها والتي تعمل فيها، فيما يقوم الأثرياء والمهنيون والعلماء بتأسيس جمعيات عبر الحدود السياسية بهدف تبادل المصالح فيما بينهم. من ناحية أخرى، تقوم المعتقدات الدينية والقضايا الإنسانية بتشجيع أتباعها على تكوين منظمات عبر الحدود السياسية بهدف الدفاع عن قضايا إنسانية وعقائدية وبيئية. ولقد نتج عن هذا تراجع الهويات الوطنية واستبدال بعضها بهويات مصلحية وإنسانية تعمل ضمن فضاء مفتوح، وليس ضمن مكان جغرافي شبه مغلق تحده موانع سياسية.

لما كان كل تطور اقتصادي يؤثر في حياة المجتمعات التي يحدث فيها، فإن حدوث تحول اقتصادي على مستوى العالم يؤثر في حياة كافة المجتمعات الإنسانية، ما يجعل كل المجتمعات، صغيرها وكبيرها، تعيش حالة من التحول الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي يبدو بلا هدف أو نهاية. بسبب ذلك، تتعرض كل المجتمعات والاقتصاديات إلى تيارات تغير وتحول خارجة عن إرادتها، تقوم بتقويض معظم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة فيها، من دون أن يكون لديها ما يكفي من الأدوات لإدارة عمليات التحول بشكل يؤدي إلى تعظيم الفوائد الممكنة وتقليل الخسائر المحتملة. ومن مظاهر تلك التحولات: الدعوة لاحترام حقوق الإنسان، حماية البيئة، مساعدة فقراء العالم، إلغاء ديون الدول الفقيرة، الترويج لفكرة الديمقراطية، خصخصة الاقتصاديات الوطنية، فتح الأسواق للتجارة والاستثمارات الخارجية، تقليص العجز في الميزانيات الحكومية، وخفض الضرائب والضمانات الاجتماعية. يقول جوزيف ستجلتز في تعليق على نجاح التجارب الآسيوية في التصنيع والتسويق، "إن نجاح تلك الشعوب يعود إلى قدراتها على استغلال العولمة دون السماح للعولمة باستغلالهم". (Joseph Stiglitz: Making Globalization Work, 2006, 31)

وفيما يتجه الرابحون من العولمة عادة إلى إفساد السياسة والسياسيين واستخدامهم أدوات لخدمة مصالح خاصة بعيدة عن المصلحة العامة، يحاول الخاسرون وقف تيار العولمة وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وفي ضوء نجاح الرابحين وفشل الخاسرين، تتعمق الفوارق الطبقيّة، ويزداد تكديس الثروة في أيدي القلة، ويدخل الاقتصاد العالمي مرحلة ركود وديون تهدد بحدوث كساد قد يطول، من المؤكد أن تكون له تبعات سلبية كبيرة على حياة العمال والفقراء. يقول جورج سورس الذي يقف موقفا نقديا من العولمة، "إن فوائد النظام الرأسمالي العالمي لا يمكن الحفاظ عليها إلا من خلال بذل جهود كبيرة لتصحيح أخطاء النظام واحتواء تبعاتها". (Soros, 20) ويحدد سورس تلك الأخطاء في خمسة نقاط رئيسية:

1. التوزيع غير المتكافئ للعوائد بين مختلف الأمم والطبقات الاجتماعية.

2. عدم استقرار النظام المالي الدولي وميله للمخاطرة في سبيل استغلال الفرص المتاحة، وتركيزه على إدارة الأزمات بدلا من حلها.

3. مخاطر الاحتكارات الدولية التي تحد من المنافسة.

4. تزايد الضغوط على الدولة لمساعدة الفقراء، فيما تتراجع قدراتها على ذلك.

5. قيام السوق الرأسمالي بتقويض نظام القيم وعوامل التماسك الاجتماعي.

قامت التجارة في النصف الثاني من عصر الزراعة بتدويل بعض المنتجات الزراعية مثل التوابل والحبوب، وتسهيل انتقالها من دولة لأخرى. لكن نطاق حركة البضائع بقي محدودا بسبب سوء الطرق وضعف الأمن وعدم توفر التكنولوجيا لحفظ المنتجات الغذائية. في عصر الصناعة، في ضوء تحسن طرق المواصلات وتوفر الأمن وتقدم طرق حفظ المأكولات، استطاعت التجارة توسعة مجال تبادل المنتجات الغذائية وتدويل أسواق البضائع المصنعة ورؤوس الأموال التي أصبح بإمكانها الانتقال من دولة لأخرى والاستثمار في نشاطات إنتاجية وتسويقية عالمية. الآن، في ضوء العولمة والمعرفة والتقدم الكبير في طرق المواصلات ووسائل الاتصالات، أصبح بالإمكان تدويل المعارف التكنولوجية والأفكار والمعلومات والعمالة المعرفية وحتى الثقافات إلى جانب المنتجات الزراعية والصناعية، ما خلق سوقا عالمية لمعظم ما ينتجه العالم من أشياء، وفرض تقسيما جديدا للعمل على نطاق عالمي.

إن العولمة وما وفرتة من معرفة ومعلومات، وفرضته من تقسيم إقليمي ودولي للعمل، جعلت كل شعب، مهما كان فقيرا، لديه فئة اجتماعية صغيرة تنتمي لعالم الصناعة الثاني، وفئة أصغر تتطلع نحو عالم المعرفة الأول، وأغلبية فقيرة تنتمي للعالم الثالث. وعلى العكس من ذلك، نلاحظ أن أمريكا، أكثر المجتمعات قربا من عصر المعرفة، لديها مجتمع صغير ينتمي للعالم الثالث، ومجتمع كبير نسبيا ولكن متناقص ينتمي للعالم الثاني، ومجتمع صغير متنامي يعيش في العالم الأول. أما الدول التي تنتمي للعالم الثاني، فتتكون من مجتمع كبير يعيش في عصر الصناعة، ومجتمع صغير ولكن متنامي يعيش في عصر المعرفة، ومجتمع كبير نسبيا يعيش في عصر الزراعة. ولما كان نمط الإنتاج في كل مجتمع من تلك المجتمعات يختلف عن الآخر، فإن شعب كل دولة أصبح يعيش في ثلاث حضارات مختلفة في آن واحد.

تتصف الفئات الاجتماعية التي تعيش في عصر المعرفة عامة بميلها إلى الفردية والمادية والجشع، والتعامل في تصنيع معارف ومعلومات وخدمات مالية وتسويقها في مخلف بلاد العالم. أما الفئات الاجتماعية التي تعيش في عصر الصناعة، فتميل نحو التمسك بالروابط الثقافية الوطنية، وتصنيع بضائع

حسب أذواق المستهلكين تستهدف الحصول على أعلى العوائد المادية الممكنة. أما الفئات الاجتماعية والشعوب التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة، فتميل إلى التمسك بالروابط العائلية والقيم التقليدية وما يرتبط بها من ولاءات خاصة، وتتعامل أساساً في فلاحه الأرض. ولما كان مسلسل السلطة في تلك المجتمعات عمودياً، فإن السلطة السياسية تشكل رأس الهرم الاجتماعي المسيطر على المجتمع والاقتصاد، ما يجعل من الصعب حصول المواطنين على حرياتهم وحقوقهم، ومن السهل قيام النخب السياسية بمصادرة تلك الحقوق والاستيلاء على جزء كبير أو صغير من ثروات البلاد.

حين تسود ثقافة مادية أساسها المال حياة مجتمع ما، فإن الحياة تكون أكثر حرية وديناميكية، لكن أقل عدالة واحتراماً للتقاليد والقيم والأخلاق، فجمع المال عملية تتحرك ذاتياً محاولة استنساخ نفسها دون اعتبار لمبادئ أو قضايا غير مادية. لكن حين تسود حياة المجتمع ثقافة وطنية أو تقليدية، فإن الحياة تميل إلى التحرك في المكان، ما يجعل أهداف المجتمع الرئيسية تتركز حول تحقيق إنجازات ثقافية وسياسية وليس اقتصادية. وحين تسود حياة المجتمع ثقافة تقوم على فلسفة شمولية، فإن الحياة تميل إلى الجمود، ما يجعل المجتمع يتحرك ببطء شديد، فيما يتحرك منافسوه إلى الأمام بسرعة تتفاوت بين مجتمع وآخر.

حين يشعر مجتمع بالثقة ويتمتع أفرادُه ومختلف فئاته الاجتماعية بالحرية، يميل المجتمع والاقتصاد والثقافة عامة إلى التغيير والتحول واستبدال النظرة الطائفية والوطنية الضيقة بنظرة إنسانية عالمية. وحين تتحكم السياسة في الاقتصاد وتقوم بكبث الحريات العامة، فإن القيم والمواقف الثقافية التقليدية والروابط الطائفية تهيمن على الحياة العامة، ما يجعل المجتمع عاجزاً عن التغيير وحتى تخيل التغيير المطلوب لتحقيق التقدم والحرية. ومع أن أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تقوم عادة بتحديد مستويات المعيشة، إلا أن مستوى التكنولوجيا المستخدمة ونوعية الثقافة السائدة تُسهم في تحديد طبيعة نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. يقول شارلز فان دورين، "إن الأثرياء ليسوا أثرياء بما يكفي، لأن الاكتفاء يعني قناعة الإنسان بما لديه من أشياء وليس السعي للحصول على ما يرغب امتلاكه منها. حين تأتي الرغبة أولاً، فإن الحصول على ما يكفي يصبح مستحيلاً، لكن حين تأتي القناعة أولاً، تختفي أهمية ما لدى الإنسان من أشياء" (Charles Van Doren, *A History of Knowledge*, 242). وهذا يعني أن من المستحيل أن يصل الثري إلى القناعة، وأن من شبه المستحيل أن يصل القنوع إلى الثراء، فالأول يرى كل الأموال قليلة، فيما يرى الثاني الكثير والقليل سيان. وحيث أن القناعة والعمل والمثابرة والجشع والتواكل هي عناصر ثقافية، فإن الثقافة تقوم عادة بتحديد الأولويات الفردية والجماعية وسقف الرغبات والطموحات وتترك أمر تحقيقها للاقتصاد.

إن النشاطات والعلاقات الاقتصادية هي وجه هام من أوجه الحياة اليومية، ما يجعلها تؤثر في العلاقات الاجتماعية والمواقف الثقافية بشكل مباشر وغير مباشر، كما وأن المواقف الثقافية والعلاقات الاجتماعية تؤثر في النشاطات والعلاقات الاقتصادية. وفيما لا يستطيع مجتمع أن يستمر طويلاً إذا فشل في إدارة مشكلته الاقتصادية، لا يستطيع اقتصاد أن يدير موارده المتاحة من دون مشاركة الناس في نشاطاته المختلفة، ما يجعل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع قوية والاعتماد بين الطرفين متبادل. وحيث إن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل ضمن أطر سياسية وثقافية اجتماعية، فإن القيم والمواقف والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والهياكل السياسية تؤثر في كفاءة العملية الإنتاجية وكيفية إدارة المشكلة الاقتصادية.

من ناحية ثانية، يرتبط الاقتصاد مع العلم والتكنولوجيا بعلاقة قوية، فيما ترتبط القيم والمواقف بتقاليد ومعتقدات ذات جذور موعلة في التاريخ. وفي ضوء ميل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى التقدم والتراكم بسرعة، وتباطؤ عمليات التحول الثقافي والاجتماعي، فإن المجتمعات تشهد دوماً حدوث فجوة بين التغيرات الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية الثقافية، ما يستوجب تدخل الدولة لتضييق تلك الفجوة. حين تقف الدولة موقف المتفرج، أو تفشل في تقريب المسافة بين الطرفين، يتعرض المجتمع للفساد وشيوع الفقر، وتعمق الطبقة، ويتعرض الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا للتعثّر، وتتعرض الثقافة للتراجع والتخلف.

تقوم التحويلات الاجتماعية والثقافية بتطوير طرق تفكير الناس وطريقة حياتهم ونظرتهم إلى الحياة والعمل، ما يجعلها تؤثر في عمل الاقتصاد، إذ تجعله أكثر أو أقل إنتاجية، أكثر أو أقل عدالة، أكثر أو أقل نمواً، وأكثر أو أقل ديناميكية. في المقابل، يقوم كل تغيير في نمط الإنتاج بإعادة تنظيم عمليات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ما يؤثر في العلاقات الاجتماعية، إذ يجعل المجتمع أكثر أو أقل انفتاحاً، أكثر أو أقل ديمقراطية، وأكثر أو أقل انسجاماً وتسامحاً. حين يؤثر الاقتصاد في فئة اجتماعية واحدة أو قطاع إنتاجي واحد، تتسع الفجوات بين الطبقات الاجتماعية وتعمق الفروق بين الفئات الاجتماعية الثقافية. وحين تؤثر التحويلات الاجتماعية الثقافية في فئات المجتمع بدرجات متفاوتة، فإن المجتمع ينتج نحو التجزئة، فيما تتجه الثقافة نحو التمزق. لذلك، لا يمكن أن يتغير طرف من دون أن يؤثر في الطرف الآخر ويقوده إلى التغيير، ما يجعل علاقة الثقافة بالاقتصاد تتصف بالميل نحو التوتر.

## العولمة والنظريات الاقتصادية

تسببت العولمة الاقتصادية والثقافية وفلسفة السوق الحر في تغيير طريقة الحياة الاجتماعية وظروف الحياتية الاقتصادية لكل الشعوب، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ولقد ترتب على ذلك تغيير الافتراضات

التي قامت عليها نظريات وأدوات الإدارة الاقتصادية، ما جعل تلك النظريات والأدوات تفقد صلاحيتها. وهذا يعني أن العالم بحاجة لنظريات وأدوات جديدة تكون، كما يقول بيتر دروكر، مناسبة لاقتصاد عالمي أصبحت المعرفة فيه أهم عناصر الإنتاج، والمصدر الأهم، إن لم يكن الوحيد للميزة النسبية. Peter F. Drucker, "The Age of Social Transformation," *The Atlantic Monthly*, January 1998, 22-24)

هناك عدة مفاهيم ونظريات ونماذج تنموية لم تعد صالحة بسبب تغير الافتراضات التي قامت عليها، أو بسبب قيامها في الأساس على إفتراضات خاطئة. ومن تلك المفاهيم فكرة الاستقلال الاقتصادي التي تقول بأن تحقيق استقلال اقتصادي هو الوسيلة الوحيدة لنجاح الشعوب النامية في تحرير أنفسها من التبعية، وبناء صناعات وطنية تمكن الدولة من الاستغناء عن الواردات. وتتطلب هذه الفكرة قيام الدولة التي تسعى لتحقيق استقلال اقتصادي باعتماد سياسة تستهدف تصنيع بضائع تحل محل الواردات، وحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتقديم المساعدات لتلك الصناعات حتى تقف على قدميها. لكن الحماية تمنح الصناعات الوطنية فرصة احتكار الأسواق المحلية، فيما تحميها من المنافسة الأجنبية، ما يحرّمها من التحديات التي تفرض عليها رفع إنتاجية العامل والألة وتنويع نشاطاتها الإنتاجية. وهذا من شأنه أن يشجع الصناعات الوطنية على التركيز على الأسواق المحلية دون سواها، والفشل في التوسع في الإنتاج وخلق وظائف جديدة.

تقول نظرية الميزة الاقتصادية النسبية إن تفاوت ما لدى الدول من موارد طبيعية وبشرية ومواقع استراتيجية، يجعل كل بلد يتمتع بميزة نسبية، وإن من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج البضائع والخدمات التي تمكنها من استغلال ما لديها من ميزة نسبية. ومن النظريات التنموية التي اعتمدت على مفهوم الميزة الاقتصادية النسبية، نظرية العمالة الرخيصة التي قالت إن وفرة العمالة يمنح بعض الدول ميزة نسبية يمكن استغلالها لتحقيق التنمية. إلا أن فشل المحاولات التنموية التي قامت على أساس وفرة الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة دفع الاقتصاديين إلى البحث عن مفهوم آخر يعكس ما يتمتع به كل مجتمع من ميزة خاصة، ما قادهم إلى "الميزة التنافسية" المرتبطة بقدرة المجتمع على الإنتاج والتنافس. وإذا كانت الميزة الاقتصادية النسبية خاصة طبيعية موروثية، فإن الميزة التنافسية خاصة مكتسبة بإمكان كل مجتمع أن يحصل عليها. لكن ذلك يحتاج إلى تعليم جيد، ومعاهد تدريب وتنقيف عمالية، وقدرة على اكتساب معارف وتكنولوجيا حديثة، وتعزيز البنية التحتية، وخلق بيئة اجتماعية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وغير ذلك.

يقول توماس سوويل، "إن النتائج الاقتصادية والاجتماعية الملموسة لا تعتمد على إمكانيات نظرية بل على قدرات حقيقية متطورة". (Thomas Sowell, *Race and Culture*, 13) فعلى سبيل المثال، لا يمكن تطوير قدرات الأيدي العاملة إلا بالتثقيف والتعليم والتدريب وتمكينهم من اكتساب مهارات فنية ومواقف سليمة من العمل والوقت والعلم. لهذا قال بيتر دروكر إن الميزة النسبية الوحيدة ذات الأهمية هي القدرة على استخدام المعرفة. لكن القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لا يمكن أن تتوفر من دون تعليم هادف يشمل تعويد الطلبة على احترام العلم والوقت والعمل. من ناحيته، قال جون جالبريث، "إذا نظرنا حول العالم اليوم فسوف لن نرى دولة مجتمعا متعلما وسكانها فقراء، ولا دولة يعاني سكانها من الأمية ليست فقيرة". (John Kenneth Galbraith, "An Interview," *Harvard College Economist*, Fall 1993, 42) ومع الأهمية القصوى للتعليم، إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق النمو والتنمية، لأن العمال والموظفين بحاجة لقيم تحفزهم على العمل والإنتاج، ومواقف ايجابية تقودهم لرؤية العمل بوصفه ضرورة اقتصادية ونشاطا اجتماعيا يعود عليهم بالمتعة والرضا عن النفس، ومن دون ذلك يصيح التعليم عبئا على صاحبه وعلى المجتمع.

إن قواعد نظرية الميزة النسبية من المفروض أن تحكم أيضا التبادل التجاري بين الدول، ما يعني أن من المفروض أن ينحصر الجزء الأكبر من التبادل التجاري بين الدول التي تنتج فائضا في المواد الغذائية والطاقة والمواد الخام، والدول التي تنتج فائضا في البضائع المصنعة والآلات والخدمات، أي بين الدول النامية والدول الصناعية. وفيما كانت هذه القاعدة سليمة قبل ثورتي الاتصالات والمعلومات والعولمة، لم تعد اليوم سليمة. إذ تشير الإحصاءات إلى أن معظم التجارة الدولية تتركز بين الدول المتقدمة صناعيا، وليس بينها وبين الدول النامية. لقد استطاع التقدم في العلوم والتكنولوجيا والمعرفة أن يضعف الاعتماد على المواد الخام بدرجة كبيرة، وأن ينتج مواد صناعية بديلة أفضل وأرخص. من ناحية ثانية، قادت عمليات تحويل الزراعة إلى صناعة إلى تمكين معظم الدول الصناعية من إنتاج فائض غذائي، فيما كان التزايد السكاني المضطرد في الدول النامية يقوم بتحويل معظمها من مجتمعات تنتج فائضا غذائيا إلى دول تعتمد على الاستيراد لسد حاجتها من المواد الغذائية.

من ناحية ثانية، تسببت العولمة وعمليات تدويل أسواق المال والاستثمار والتجارة في زيادة درجة اعتماد اقتصاديات الدول المتقدمة على بعضها البعض، ما فرض على مختلف القطاعات الصناعية أن تتبادل البضائع والمعارف بشكل متواصل كضرورة إنتاجية. إذ لا يمكن على سبيل المثال إنتاج سيارة أو طائرة أمريكية أو حتى كمبيوتر اليوم من دون استيراد عشرات، وأحيانا مئات القطع والمكونات من دول



صناعية أخرى مثل اليابان وكندا وكوريا الجنوبية والصين والبرازيل. نتيجة لهذه التطورات وغيرها، أصبح الجزء الأكبر من التجارة العالمية يتم بين الدول والمناطق الصناعية، ما جعل حجم التبادلات التجارية بين الدول الصناعية والدول النامية يتراجع كثيرا. وهذا يعني أن معظم الدول النامية لم يعد لديها الكثير من المنتجات للتصدير، كما لم يعد لديها ميزات نسبية تصلح أساسا لتنمية اقتصادية بالمفهوم التقليدي.

اتجه قادة بعض الدول الفقيرة ومثقفوها إلى الادعاء أن التبعية الاقتصادية تسببت في تعطيل التنمية في بلادهم، ما يجعل التخلص من التبعية وتحقيق استقلال اقتصادي شرطا أساسيا لحدوث تنمية وطنية. لكن التجربة التاريخية تشير إلى أنه لم يكن بإمكان دولة أن تحقق استقلال اقتصاديا في أية فترة منذ القرن الخامس عشر، لأن تفاوت مستويات التكنولوجيا وعطاء الطبيعة، واختلاف المناخ فرض على مختلف الشعوب أن تتبادل السلع فيما بينها. ومع تقدم عصر الصناعة وتقدمه تحولت العلاقات الاقتصادية بين الدول من تبادل بضائع إلى اعتماد متبادل، تمهيدا لتبلور ظاهرة العولمة التي ربطت اقتصاديات العالم بروابط تكاملية جعلتها تشكل اقتصادا عالميا واحدا.

يعتبر مفهوم "الحيوية الاقتصادية" من المفاهيم المنبثقة عن مفهوم الميزة النسبية. يقول هذا المفهوم إن هناك اقتصاديات تملك موارد طبيعية وفيرة وأسواقا كبيرة نسيبا ومواقع إستراتيجية تجعلها قادرة على الحياة وتحقيق النمو، وهناك اقتصاديات أخرى لا تملك من الموارد ما يكفي لتكوين اقتصاديات قادرة على الحياة والاستمرار. إذ إن صغر أسواق بعض الدول وشح مواردها الطبيعية يجعل من الصعب عليها جذب رؤوس أموال كافية لبناء اقتصاد صناعي قادر على التنافس. لذلك، اتجه المروجون لهذه النظرية إلى الإدعاء بأن اقتصاديات الدول الفقيرة لا تتمتع بحيوية اقتصادية، ما دفع الدول الكبرى إلى عدم التعاطف مع تطلعات بعض الشعوب الصغيرة نحو الحرية والاستقلال، ومعاملتها معاملة غير عادلة أدت إلى شعورها بالغبن.

لما كانت سنغافورة تتكون من مجموعة صغيرة من الجزر الفقيرة في مواردها الطبيعية وفي أعداد سكانها، فقد أعتبرت من الشعوب الفقيرة التي لا تتمتع بحيوية اقتصادية. لكن سنغافورة، مع أن عدد سكانها يقل عن 6% من سكان مصر، ومساحتها تعادل واحد في الألف من مساحة مصر، بلغ حجم اقتصادها في عام 2011 حجم الاقتصاد المصري تقريبا. من ناحية ثانية، تجاوز اقتصاد سنغافورة اقتصاد نيجيريا بأكثر من 10%، على الرغم من ثراء نيجيريا بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، وزيادة عدد سكانها عن سكان سنغافورة بعشرات المرات. وخلافا لاقتصاد مصر ونيجيريا، يتميز اقتصاد سنغافورة

بحيويته وتقدمه وارتفاع معدلات نموه، فيما لا تزال اقتصاديات مصر ونيجيريا تقليدية تعاني من انخفاض معدلات النمو والتخلف التكنولوجي. وهذا يعني أن تجربة سنغافورة، ومن بعدها كوريا الجنوبية، تثبت أن كل اقتصاد يتمتع بحيوية اقتصادية بغض النظر عن حجمه وموارده ونمط إنتاجه. فعلى سبيل المثال، استطاع الاقتصاد الرعوي أن يعيش حوالي مئة ألف سنة على الرغم من تخلف نمط إنتاجه وعدم اعتماده على زراعة أو صناعة، ما يجعل السؤال المتعلق بحيوية أي اقتصاد سؤالاً غير مشروع. من ناحية ثانية، لا يضمن توفر موارد طبيعية ومال وموقع استراتيجي قدرة تنافسية، فهذه قضية ترتبط بمدى توفر المعرفة والتكنولوجيا المتاحة، ونوعية الموارد البشرية والقيم الثقافية السائدة في المجتمع.

قمت بطرح وجهة النظر هذه بشكل مفصل أثناء مشاركتي في مؤتمر حول "التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" انعقد بمبادرة من جامعة هارفارد في عام 1989، حيث جاء الطرح رداً على متحدث قال بأن الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتمتع بحيوية اقتصادية، ما يجعل مطالب الفلسطينيين في دولة مستقلة أمراً غير منطقي. وفي عام 1990 قمت بإعادة طرح وجهة النظر تلك مجدداً في جامعة لندن حين قام أحد الاقتصاديين البريطانيين بتكرار نفس المقولة مدعياً أنه ليس لدى الفلسطينيين، بسبب شح مواردهم الطبيعية، القدرة على بناء اقتصاد قابل للحياة. وفي معرض توضيح مداخلتي قلت بأن انكشاف حقيقة خطأ هذه المقولة يجعل تكرارها يرقى إلى مستوى التفرقة العنصرية التي تستهين بحقوق الشعوب الفقيرة وعقولها وإنسانيتها. ومنذ ذلك الوقت، توقف الحديث عن مفهوم "الحيوية الاقتصادية" وأخذ يتركز حول مفهوم "الميزة التنافسية".

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)